مراجعة وظائف هيئة التفتيش

هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي (IPN) هي آلية مساءلة مستقلة للأشخاص والمجتمعات الذين يعتقدون أنهم تأثروا سلبًا أو من المحتمل أن يتأثروا سلبًا بمشروع ممول من البنك الدولي. أنشأ مجلس المديرين التنفيذيين هيئة التفتيش في عام 1993 لضمان وصول الناس إلى هيئة مستقلة للتعبير عن مخاوفهم والسعي للحصول على الإصلاح.

على مدار 25 عامًا، كانت هيئة التفتيش رائدًا في هذا المجال، وكان لها دور فعال في جعل مشاريع معينة متوافقة مع سياسات البنك الدولي والأهم من ذلك، في توفير أسس للعمل لمساعدة الأشخاص في المجتمعات المتضررة الذين قد يكونون قد تضرروا بسبب هذه المشاريع الممولة من البنك الدولي.

في أغسطس 2017، باشر مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي في مراجعة مجموعة وظائف لهيئة التفتيش لفحص ما إذا كانت تتطلب أي تحديثات لمواصلة العمل بفعالية بموجب الإطار العمل البيئي والاجتماعي الجديد.

في نهاية تشرين الأول / أكتوبر 2018، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على تدابير التالية: (1) الاعتراف رسمياً بالدور الاستشاري لهيئة التفتيش؛ (2) الحصول على إيضاحات من إدارة البنك الدولي بشأن استخدام الصناديق الاستئمانية التي ينفذها البنك؛ (3) إضفاء الطابع الرسمي على الممارسة الحالية لهيئة التفتيش في التنسيق مع آليات المساءلة للممولين المشتركين في المشاريع الممولة من البنك الدولي لمعالجة الشكاوى بأكثر الطرق الفعالة الممكنة ؛ (4) تحديث إجراءات هيئة التفتيش الخاصة بالكشف عن تقارير التحقيق مع طالبي التحقيق قبل أن ينظر فيها مجلس البنك الدولي.

وافق مجلس المديرين التنفيذيين على مواصلة المداولة المحددة زمنيا بشأن مجالات التالية: (1) تمديد المهلة الزمنية لأهلية طلبات التفتيش؛ (2) البحث في الخيارات المتاحة للتأكد من تنفيذية الخطط الإجرائية البنك الدولي بشكل مستقل عن إدارته (3) إمكانية إنشاء وظيفة تسوية المنازعات في البنك منفصلة عن إدارة البنك.

وافق مجلس المديرين التنفيذيين أيضًا على إجراء مشاورات شاملة وفي الوقت المناسب مع أصحاب المصلحة، وخاصة المقترضين، فيما يتعلق بالقضايا الثلاث أعلاه، حيث كانت هناك حاجة لمزيد من المداولات والمناقشات. وبالتالي، يتم طلب التعليق من أصحاب المصلحة لتقييم القيمة والتأثير الذي ستحدثه التغييرات في المجالات الثلاثة لتحسين وظائف هيئة التفتيش وعملها باعتبار انها آلية المساءلة المستقلة في البنك الدولي.

يرحب بأصحاب المصلحة والأطراف المهتمة لتقديم الملاحظات في موعد أقصاه 31 مايو / أيّار 2019. يجوز نشر جميع التعليقات، ما لم يطلب المستجيبون خلاف ذلك.